الأمم المتحدة

A/ES-10/594–S/2013/322

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
31 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إننا ونحن نقترب بسرعة دون أن نصدِّق من الذكرى السادسة والأربعين منذ احتلال إسرائيل العسكري للأراضي الفلسطينية والعربية في حزيران/يونيه ١٩٦٧، نجد أنفسنا نُذكّر مرة تلو الأخرى بجذور هذا الصراع المأساوي وأسباب استمراره: مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لاغتصاب أراضي الشعب الفلسطيني، وتشريده، واستعباده، وإنكار حقوقه، ومحاولاتها الدائبة للاستيلاء عنوة على المزيد من الأراضي من خلال جميع الوسائل والتدابير غير القانونية.

ومرة تلو الأخرى، تفضل إسرائيل، بدافع الجشع للاستيلاء على الأراضي، انتهاج المخططات الاستعمارية الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، على السعي إلى تحقيق السلام والأمن. ومرة تلو الأخرى، تنتهك إسرائيل بشكل متعمد وخطير القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتنتهك انتهاكا صارخا قرارات الأمم المتحدة وتتجاهل بعنجهية إرادة المجتمع الدولي ومطالبه. وهكذا، يستمر هذا الظلم الخطير في وجه الشعب الفلسطيني، على الرغم مما يبذله المجتمع الدولي على مدى سنوات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وفقا للحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

040613 040613 13-35134 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لكن للأسف، فبينما تبذل الولايات المتحدة الأمريكية وجامعة الدول العربية وسائر الدول المعنية جهودا جادة لإحياء عملية السلام وتيسير عودة الطرفين إلى إجراء المفاوضات المباشرة، على أساس الثوابت الراسخة في قرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، تقوض إجراءات إسرائيل تلك الجهود وتهدد بنسف الفرصة الصغيرة المتبقية لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. إننا في لحظة من لحظات الحقيقة وعلى المجتمع الدولي أن يؤكد بلا لبس لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنه لا يمكنها أن تستمر في حملتها الاستيطانية غير القانونية، وتدَّعي في الوقت نفسه أنها ملتزمة بالسعي إلى تحقيق السلام والحل القائم على وجود دولتين؛ فهذان موقفان لا يمكن التوفيق بينهما. وإن إسرائيل من خلال ''الكلام'' عن السلام والإمعان في تدميره تستهزئ بالمجتمع الدولي وتسخر من كافة الجهود المبذولة في هذا الصدد.

ويجب الإشارة هنا بوضوح إلى أنه: بصرف النظر عن مواقيت اتخاذ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لقرارات معينة أو ارتكابها لأعمال معينة، سواء أ كان ذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أو في أيار/مايو ٢٠١٣ أو قبل ثلاثين أو أربعين عاما، فإن الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، أنشطة غير قانونية وتشكل العقبة الكبرى أمام تحقيق السلام. واتفاقية جنيف الرابعة في مادتها ٤٩ (٦) واضحة بهذا الشأن، وكذلك البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف (المادة ٨٥ (٤)) ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المادة ٨ (٢) (ب) '٨'). وبالفعل، فمصادرة واستعمار أرض شعب آخر وتشريده بالقوة ونقله من تلك الأرض تشكل كلها جرائم حرب بموجب القانون الدولي ولا يمكن تبريرها أو التماس عذر لها بأي ذريعة من الذرائع.

ويجب ألا يقبل المجتمع الدولي بهذا الوضع بعد الآن. وينبغي التعجيل بتوجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن عليها أن توقف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، بجميع مظاهرها، وأن تلتزم التزاما حقيقيا بمسار السلام. وإلا فسيزول حل الدولتين مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب، ويبدأ عهد جديد من البحث عن سبل إحقاق الحقوق الإنسانية والوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، التي لن يتخلى عنها ولن تتخلى عنها قيادته أبدا.

وبناء على ذلك، تدين القيادة الفلسطينية القرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا بالمضي في خطط تشييد أكثر من ١ ٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات غير قانونية في القدس الشرقية المحتلة وحولها. وإننا نرفض ذريعة أن هذه الخطط أعلنت أواخر العام الماضي وأن تنفيذها بات الآن مجرد مسألة شكلية. وإن في مثل هذه الذرائع إهانة لكل من آمنوا

على مدى كل هذه السنوات بالحل القائم على وجود دولتين وواصلوا السعي إلى تحقيقه، بما في ذلك وزير خارجية الولايات المتحدة الحالي جون كيري. وهذه الإجراءات غير قانونية ويجب وقفها. فمع كل دونم من الأرض يُصادر، ومع كل وحدة استيطانية تُشيَّد، ومع كل منزل يُهدم، ومع كل جريمة يرتكبها مستوطن، تتقوض وحدة ومقومات بقاء دولة فلسطين، التي تسعى إلى العيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، كما تتقوض معها آفاق السلام.

وإننا نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يتحمل مسؤولياته بموجب القانون الدولي والقرارات ذات الصلة، وأن يتحرك فورا لمطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف هذه السياسات والممارسات غير القانونية ولإجبارها على الامتثال لتعهداتها والتزاماتها القانونية. ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي باستمرار هذه المسخرة ويجب عليه محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها وجرائمها. وإلا فستضيع علينا فرصة تحقيق السلام والأمن بين فلسطين وإسرائيل وفي المنطقة. وما زال الشعب الفلسطيني يتطلع إلى المجتمع الدولي لاتخاذ ما يلزم من الخطوات الملموسة للوفاء بالوعود والمبادئ، التي لطالما تبناها دون أن يحققها، لمساعدة الشعب الفلسطيني على أن ينال أخيرا حقوقه ويتمتع بالحرية والعدالة والسلام التي طال انتظارها.

إن هذه الرسالة متابعةٌ لسابقاتها البالغ عددها ٤٦٥ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تتألف منها دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ (A/ES-10/592-S/2013/282)، سجلا أساسيا للجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب إخضاع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للمحاسبة، وتقديم الجناة إلى العدالة، بسبب جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان هذه.

وأرجو أن تتخذوا الترتيبات اللازمة لتوزيع نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين

لدى الأمم المتحدة